خبر صحفي:

الإمارات دبي الوطني يعلن نتائج الربع الأول لعام 2009

أداء مميز في الربع الأول

الربح الصافي يصل إلى 1.3 مليار درهم، زيادة بنسبة 5% مقارنة بالربع الأول لعام 2008

إجمالي الدخل يرتفع بنسبة 20% مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2008، ويصل إلى 2.6 مليار درهم

دبي، 29 أبريل 2009: أعلن الإمارات دبي الوطني، أكبر مجموعة مصرفية في الشرق الأوسط من حيث الأصول، اليوم نتائجه عن الربع الاول من العام الحالي والمنتهي بتاريخ 31 مارس 2009.

أبرز النتائج المالية:

- **صافي الأرباح للربع الاول من 2009 ارتفع بنسبة 5%** مقارنة بنفس الفترة من عام 2008 ليبلغ 1.3 مليار درهم.
- **إجمالي الدخل بلغ 2.6 مليار درهم**، زيادة بنسبة 20% عن الربع الاول من عام 2008 وزيادة بنسبة 47% عن الربع الأخير من عام 2008.
- **عوائد السهم** ارتفعت بنسبة 5% لتبلغ 0.25 درهم (مقارنة بـ 0.24 في الربع الأول من عام 2008)
- **استقر إجمالي الأصول** ليبلغ 281.4 مليار درهم مقارنة مع 282.4 مليار درهم كما في نهاية 2008.
- **قروض العملاء ارتفعت بنسبة 3% لتبلغ 214.4 مليار درهم** مقارنة مع 208.9 مليار درهم كما في نهاية عام 2008.
- **ودائع العملاء ارتفعت بنسبة 5% لتبلغ 170.5 مليار درهم** مقارنة مع 162.3 مليار درهم كما في نهاية عام 2008.
- **العائد على متوسط حقوق المساهمين 25.6%** (مقارنة بـ 25.5% في الربع الاول من العام 2008)
- **انخفاض نسبة الكلفة إلى الدخل حيث بلغت 34.9%**، ويعود ذلك إلى جهود ترشيد التكاليف (37.6% في الربع الاول من عام 2008 و46.6% كما في نهاية عام 2008)
- **ازدادت نسبة ملاءة رأس المال الإجمالي لتصل إلى** 16.2% من 11.4% كما في نهاية العام الماضي ويعود ذلك أساسياً إلى تحويل 9.3 مليار درهم من الـ 12.6 مليار درهم قروض وزارة المالية إلى الشق الثاني من رأس المال.

- **تتقدم عملية توحيد الاعمال تماماً وفق الخطط الموضوعة لها** لتكتمل في الربع الثالث من 2009.

وقال معالي أحمد حميد الطاير، رئيس مجلس الإدارة في الإمارات دبي الوطني، في تعليقه على أداء المجموعة: "تعكس هذه النتائج المالية أداءً جيداً في بيئة مليئة بالتحديات. إن الإمارات دبي الوطني يركز في نشاطاته على النمو المتوازن الذي تحققه جميع قطاعات الأعمال، وحجم المجموعة ومركزها الرائد في السوق، يتيحان لها تحقيق أداء مميزاً خلال عام 2009. إن الأوضاع الاقتصادية الحالية وسلامة وضع المجموعة من ناحية رأس المال، يشكلان أساساً لترسيخ مكانتنا في المنطقة."

وقال السيد ريك بدنر، كبير المسؤولين التنفيذيين في الإمارات دبي الوطني: لقد شهدنا في هذه الفترة نمواً مميزاً للعوائد والأرباح كنتيجة أساسية لاتساع قاعدة أعمالنا ولتحقيقنا كفاءة أفضل للتكاليف نتيجة لمواصلة جهود ترشيد التكاليف ولعملية توحيد الاعمال. في هذه الأوقات الصعبة تعتبر علاقتنا المميزة بعملائنا والخدمات التي نقدمها لهم ذات أهمية قصوى، وسنواصل اعتبار التميز أساساً لكل أعمالنا. لقد واصلنا خلال فترة التباطؤ السائدة حالياً، التركيز على الإدارة الفعالة للميزانية العمومية ورأس المال والمخاطر لتحصين موقعنا وتوفير قيمة أكبر لعملائنا ومساهمينا على المدى الطويل."

<u>لمحة عن الوضع المالي</u>:

مليون درهم	الربع المنتهي في 2009/3/31	الربع المنتهي في 2008/3/31	النسبة المئوية للتغير
إجمالي الدخل	2.612	2.183	+20%
مصاريف التشغيل	(911)	(820)	+11%
مخصصات التخفيض	(462)	(263)	+76%
أرباح التشغيل	**1.239**	**1.100**	**+13%**
إطفاء الأصول غير الملموسة	(23)	(20)	+15%
شركات زميلة	44	117	-63%
الربح الصافي	**1.259**	**1.196**	**+5%**
نسبة التكلفة إلى الربح (%)	34.9%	37.6%	-2.7%
هامش الفائدة الصافية (%)	2.76%	2.08%	+0.68%
عائد السهم بالدرهم	0.25	0.24	+5%
العائد على متوسط حقوق المساهمين(%)	25.6%	25.5%	+0.1%
مليار درهم	**كما في 2009/3/31**	**كما في 2008/12/31**	**نسبة التغير %**
إجمالي الأصول	281.4	282.4	-0.3%
القروض	214.4	208.9	+2.6%

الودائع	170.5	162.3	+5%
نسبة كفاءة رأس المال (%)	16.2%	11.4%	+4.8%

إجمالي الدخل

حقق إجمالي الدخل للربع الاول من العام الحالي نمواً بنسبة 20% عن الربع الأول لعام 2008 ليصل إلى 2.612 مليار درهم من 2.183 مليار درهم في الفترة نفسها وبزيادة 47% عن الربع الأخير من 2008.

بلغت عوائد الفائدة الصافية 1.928 مليار درهم، بزيادة 40% عن الربع الأول لعام 2008 و14% عن الربع الأخير من 2008. وتأتي هذه الزيادة مدفوعة أساساً بالنمو الذي يشهده قطاعي العمليات المصرفية للشركات وللأفراد، وزيادة هامش الفائدة الصافية للربع الأول من العام 2009 لتصل إلى 2.76% مقارنة مع 2.37% في الربع السابق. وقد أدى تحسن الهامش إلى زيادة عوائد الأصول في قطاعي الخدمات المصرفية للشركات وللأفراد، وكذلك إلى الاستفادة من الإدارة الفعالة للميزانية العمومية مما أدى لتعويض ازدياد نفقات التمويل.

تراجع الدخل من غير الفوائد بنسبة 15% ليبلغ 685 مليون درهم في الربع الأول من 2009 مقارنة بالربع الأول لعام 2008 نتيجة لانخفاض رسوم التمويل التجاري وأنشطة التأمين. أما بالمقارنة مع الربع الأخير من عام 2008، فقد ارتفع الدخل من غير الفوائد بمقدار 595 مليون درهم نتيجة لإعادة تقييم الاستثمارات وغيرها من الأوراق المالية المحسوبة بسعر السوق الحالي.

التكاليف الإجمالية

بلغت تكاليف التشغيل للربع الأول من العام2009 ، 911 مليون درهم، بزيادة 11% كمقارنة سنوية و10% كمقارنة ربعية. وقد تراجعت نسبة التكلفة إلى الدخل إلى 34.9% مقارنة بـ 37.6% في نفس الفترة من عام 2008. إن الفرق الايجابي والمتزايد بين الدخل والمصاريف يعود للإدارة الفعالة للتكاليف في ضوء تسارع تأثير مبادرات توفير التكاليف الناجمة عن عملية توحيد الاعمال.

جودة الأصول وتخفيضات القيمة

ما زالت محفظة ائتمانات الإمارات دبي الوطني تتميز بالجودة في كل من قطاعي خدمات الشركات والأفراد، على الرغم من الزيادة المتواضعة والمتوقعة في حالات القروض المتعثرة وغير الفاعلة. وارتفعت نسبة القروض غير الفاعلة، باستثناء مخصصات الأوراق المالية الاستثمارية، من 1% في الربع الأول من عام 2008 إلى 1.2% في الربع الأول من العام الحالي.

ازدادت مخصصات التخفيض على الاصول المالية في الربع الاول من العام 2009 بنسبة 76% لتصل إلى 911 مليون درهم كما في الفترة ذاتها من العام 2008، ويعود ذلك أساساً من إضافة 224 مليون درهم لمحفظة مخصصات التخفيض للاحتياط من البيئة الحالية.

صافي الأرباح

بلغ صافي أرباح المجموعة 1.259 مليار درهم في الشهور الثلاثة المنتهية في 31 مارس 2009 محققاً زيادة بنسبة 5% مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2008، ومقارنة بـ 14 مليون درهم في الربع الرابع من عام 2008 نتيجة التأثر الكبير من إعادة تقييم استثمارات المجموعة وغيرها من الأوراق المالية.

رأس المال
تحسنت نسبة ملاءة رأس مال البنك إلى نسبة صحية تبلغ 16.2% مرتفعة من 11.4% كما في نهاية عام 2008. ويعود هذا التحسن أساساً لتحويل قروض وزارة المالية للشق الثاني من رأس المال.

تطورات عملية توحيد الاعمال

تتواصل عملية توحيد الاعمال بصورة جيدة، ومن المتوقع إنجازها في الربع الثالث من عام 2009، كما تم الإعلان عنه في عام 2007.

وكان التركيز الأساسي في الربع الاول على توحيد أنظمة تقنية المعلومات والإعداد لاستبدال النظام الأساسي لفروع بنك الإمارات. وقد تم تحقيق تقدم ملحوظ خلال العام الحالي وتم إجراء عدة دورات تجريبية شاملة للبنك لضمان أقصى ما يمكن من السلاسة في الانتقال لنظام "فيناكل" الجديد بالنسبة لعملاء البنك.

ويعتبر استكمال الاندماج القانوني أحد أهم أجزاء عملية توحيد الاعمال، ومن المتوقع أن يتم ذلك بين الربعين الثاني والثالث. ويعتبر ذلك تمهيداً لآخر خطوة في عملية توحيد الاعمال، والتي ستشهد انتقال جميع عملاء الإمارات دبي الوطني إلى منصة تكنولوجية موحدة وإطلاق الهوية المؤسسية الجديدة للإمارات دبي الوطني على كافة شبكة فروع البنك.

<u>أداء الأعمال</u>

العمليات المصرفية للأفراد وإدارة الثروات
سجلت العمليات المصرفية للأفراد وإدارة الثروات زيادة في العوائد بنسبة 15% مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2008. وقد ارتفعت الودائع بنسبة 4% فيما انخفضت القروض والمستحقات بنسبة 2% مقارنة بنهاية 2008 حيث أن الإدارة واصلت التركيز على تحسين الميزانية العمومية وتعزيز الودائع.

وواصلت العمليات المصرفية للأفراد وإدارة الثروات توسيع قاعدة عملائها في الربع الأول من العام. وفي 31 مارس 2009 أصبح بوسع العملاء التعامل مع 100 فرع في الدولة، أي بزيادة 5 فروع عن الأشهر الثلاثة السابقة، بما فيها فروع مول دبي وتايمز سكوايز ومدينة دبي للإعلام ودبي

مارينا مول والبرشاء. كما افتتح البنك أيضاً في فرع الاتحاد أول فرع مكرس للشركات الصغيرة والمتوسطة.

العمليات المصرفية للهيئات والشركات
شهدت العمليات المصرفية للهيئات والشركات 3 أشهر أخرى من النجاح، مدفوعة بإنجازاتها السابقة وحققت نمواً قوياً رغم التحديات التي فرضتها الأزمة الاقتصادية العالمية. وقد تحقق النمو بصورة أساسية نتيجة للإدارة المتميزة بالكفاءة لإجمالي انكشاف العملاء وإعادة النظر في سياسة التسعير وزيادة أحجام معاملات البنك والطلب المتزايد على خدمات إدارة النقد.

وكان التركيز الأساسي في الربع الأول من العام على تحسين الميزانية العمومية والإدارة الفعالة لنوعية الائتمانات وتعزيز الأعمال التي توفر الرسوم ولا ترتبط بالمخاطر.

الأسواق العالمية والخزينة
حققت إدارة الأسواق العالمية والخزينة أداءً قوياً في الربع الأول من 2009 حيث بلغت عوائد المبيعات والتداول 666 مليون درهم، ويعود ذلك إلى الفرص المتزايدة في أسواق الفائدة المحلية والاقليمية. وفيما تراجعت أحجام تعاملات العملاء في الربع الاول من العام بالتوازي مع تباطؤ الأنشطة الاقتصادية العالمية وتقلص رغبة السوق بمواجهة المخاطر، فقد بقيت عوائد العملات المحلية والإقليمية وأسواق أسعار الفائدة قوية.

وقد خصصت الإدارة جزءاً كبيراً من وقتها للإعداد للنظام المصرفي الاساسي وتطبيقه. وتواصل في الربع الأول العمل على تطبيق نظام "كاليبسو" للتداول بالتزامن مع انتقال الأسهم والأموال.

نتورك إنترناشونال
ازدادت العوائد الموحدة لنتورك إنترناشونال بنسبة 10% كمقارنة سنوية لتحقق 80 مليون درهم، ويعود ذلك أساساً لزيادة أحجام أعمال العمليات. وقد أدى ذلك إلى زيادة الربح الصافي بنسبة 19% مقارنة بالفترة ذاتها من العام 2008 ليصل إلى 50.8 مليون درهم. وقد حققت الشركة التابعة، نتورك للنظم الإلكترونية (NPC) ومقرها مصر، أرباحاً صافية قدرها 1.2 مليون درهم.

وقد شهد الربع الاول من العام افتتاح نتورك انترناشونال وأوبرتور تكنولوجيز، مشروعهما المشترك، "مكتب تخصيص أوبرنت" (Obernet Personalisation Bureau) في دبي. وسيعتمد المشروع أحدث تقنيات الامان والتخصيص للبطاقات في منطقة الشرق الاوسط وشمال أفريقيا.

وقد انتهت نتورك انترناشونال من توقيع اتفاقية مشروع مشترك مع شركة شبكة البحرين الالكترونية للمعاملات المالية (BENEFIT). وقد جاءت الصفقة كترسيخ للتعاون الاستراتيجي بين شركتين رائدتين في القطاع، لتلبية الطلب المتزايد على أفضل الممارسات في خدمات وحلول عمليات الدفع عبر البطاقات ولدفع عجلة تطور قطاع البطاقات في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي.

وتعتبر نتورك إنترناشونال، أكبر شركات المنطقة في مجال تزويد خدمات وحلول عمليات الدفع عبر بطاقات الخصم والائتمان وتوفر الآن خدمات قبول البطاقات الآن لأكثر من 10.000 تاجر وخدمات معاملات البطاقات لـ 42 مؤسسة مالية في المنطقة.

مصرف الإمارات الإسلامي
تركز اهتمام مصرف الإمارات الإسلامي على تحسين ميزانيته العمومية وإدارة المخاطر. وقد شهد هذا الربع، انخفاض تمويل المستحقات بنسبة 4% من الربع الأخير لعام 2008 ليصل إلى إلى 17 مليار درهم وزيادة حسابات العملاء بنسبة 4% لتصل إلى 20.4 مليار درهم.

وبلغ إجمالي دخل مصرف الإمارات الإسلامي (صافي من حصة المودعين من الربح) للربع الأول من العام، 193 مليون درهم مسجلاً بذلك، انخفاضاً بنسبة 18% مقارنة بنفس الفترة من عام 2008.

وقد وسع مصرف الإمارات الإسلامي شبكة فروعه بإضافة 3 فروع جديدة في الربع الأول من العام ليصبح عددها 29 فرعاً.

توقعات مستقبلية
شهد الربع الأول من العام مؤشرات على استقرار وضع أسواق الدين والأسهم العالمية وتحسنا في أحوال السيولة المحلية وفي ثقة المستثمرين. لكن الحذر بقي مخيماً على البيئة العالمية والإقليمية، وهو ما يدفعنا للبقاء حذرين، حيث سنقوم بكل ما يلزم لمواجهة أي آثار محتملة. إن حجم الإمارات دبي الوطني وكفاءته التشغيلية تعني أن البنك سيكون أفضل استعداداً مما سبق لانتهاز الفرص التي قد تتاح له في المناخ الحالي.

وسيتركز اهتمام الإمارات دبي الوطني على ترسيخ موقعه الرائد في السوق وميزانيته العمومية القوية عبر التميز بخدمة متميزة للعملاء والإدارة الفعالة لقاعدة التكاليف واعتماد الحذر وإدارة المخاطر.

-انتهى-

جوائز عام 2009:

- جائزة محمد بن راشد آل مكتوم للأعمال عن فئة الخدمات المالية (أبريل 2009)
- جائزة أفضل بنك في الإمارات العربية المتحدة من جلوبال فاينانس (مارس 2009)
- جائزة 'أفضل بنك في الأسواق الناشئة في دولة الإمارات العربية المتحدة' من جلوبال فاسينانس (مارس 2009)
- جائزة 'أفضل بنك مزود لخدمات التمويل التجاري' من جلوبال فاينانس (فبراير 2009)